



العدد : ٩٩

التاريخ : ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٦

إلى / أ.د. حيدر حبيب حمزة المحترم
جامعة القادسية / كلية الآداب
الباحثة ليننا جواد حمزة المحترمة
جامعة القادسية / كلية الآداب

م / قبول نشر

تحية طيبة

يسر هيئة تحرير مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية أن تعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم بـ
(الوظائف التواصلية للإشارات – السيرافي أنموذجاً) ، وسيتم نشره في الأعداد القادمة، مع التقدير .



أ.د. سرحان جفات سلمان
رئيس التحرير
٣٠ / ٦ / ٢٠٢٦

نسخة منه إلى:

- أمانة التحرير .
- الصادرة .
- وحدة الرقابة .

الوظائف التواصلية للإشارات – السيرافي إنموذجًا –

Linalinajawad20@gmail.com

لينا جواد حمزة

أ.د. حيدر حبيب حمزة

كلية الآداب / جامعة القادسية

Abstract

The functional approach constitutes a methodological framework within linguistic deixis, aiming to uncover the various functions of language. The term deixis is derived from the notion of “pointing” or “indicating,” whether such indication is tangible and perceptible or abstract and conceptual. Etymologically, it traces back to a root conveying the meanings .of gesturing by hand, signaling, advice, and consultation

This concept has been widely employed by linguists, first emerging in the works of Charles Sanders Peirce and later developed by scholars such as George Yule, Perry, Bach, and numerous pragmatically oriented linguists. Deictic expressions, in all their forms, inherently encompass both temporal and spatial dimensions, while their interpretation is governed by several factors, including the speaker’s intention, the hearer’s cognitive state, and .the broader communicative context

The functionalist orientation arose as a response to the rigidity of structuralism and to the limitations of generative theory in accounting for all aspects of language. This study therefore examines the role of deixis as a set of referential linguistic forms linked to the elements of discourse—namely the speaker, the addressee, and the communicative context. Deixis plays a fundamental role in achieving linguistic communication and encompasses personal pronouns, demonstratives, relative pronouns,

temporal and spatial adverbs, and all linguistic forms capable of conveying reference and indication.

ملخص البحث :

إنَّ الوظيفة هي منهجٌ في الإشاريّات اللسانيّة هدفها الكشف عن وظائف اللغة فتكون لفظة الإشاريّات مستمدّة من مادّة (أشار) سواءً أكانت هذه الإشارة حسيّة أم معنويّة ، والمصدر منها (شور) الذي يضمُّ معنى التلوّيح باليد أو الإيماء أو بمعنى النصّح والمشورة ، وتداول هذا المصطلح أغلب اللسانيّين حيث ظهر أوّل الأمر عند شارلس سندر بيرس ، وجورج يول ، وبيري ، وباخ ، وغيرهم من اللسانيّين التداوّلين على وجه الخصوص ، وتضمُّ الإشارة بمختلف صنوفها على بعدين زماني ومكاني ، وتتحكم فيها عناصر متعدّدة من مثل مقصدية المتكلّم ، ووضع المخاطب الذهني ، والسياق العام للدائرة التخاطبيّة ، وجاء هذا الاتجاه الوظيفة كردة فعل على تزمّت البنيويّة وعد قدرة التوليدية على استيعاب جميع مفاصل اللغة ، وسيناقش هذا البحث دور الإشاريّات هي عبارة عن أشكال لغويّة إحاليّة ترتبطُ بعناصر الخطاب من متكلّم ومخاطب وسياق ، ولها دورٌ أساسيٌّ في تحقيق التواصل اللسانيّ ، وتندرجُ تحتها الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة و الظروف الزمانيّة والمكانيّة وكلّ ما يمكن أن يحمل دلالة الإحالة والإشارة.

أولاً : الضمائر :

تُعدّ الضمائر من صنف الإشاريّات الشخصيّة لأنّها تدلُّ على الشخص المتكلّم أو المخاطب أو الغائب ، ولا تتحدد وظائف هذه الأبعاد الشخصيّة إلّا ضمن السياق اللغويّ والموقف الاجتماعي الذي يستند إليه المُخاطب في إنجاز خطابه لتعيين ذاته المتلفظة .

وذكر النحاة الضمائر في باب المعرفة ، قال سيبويه : ((وإنما صار الإضمار معرفةً لأنَّك إنما تُضمِرُ اسمًا بعدما تعلم أنَّ من يُحدِّثُ قد عرف من تعني وما تعني ، وإنَّكَ تُريدُ شيئًا يعلمه))^(١) .

فبيَّن سيبويه أنَّ علامة الإضمار كونها معرفة ، لأنها تعيَّن مرجعًا تعود عليه فالضمائر تحتاج إلى عائِدٍ تعود عليه ، وجعلوا عود الضمير وإحالته إلى شيء محدد شرطًا ضروريًا لسلامة الكلام ، وإذا تجرَّد الضمير من عائديته فقد قيمته الوظيفية ، لذا ارتبط به مفهوم الإحالة ، ولا يستقيم استعماله اللساني التواصلِي إلا بها و جعل سيبويه لفهم المخاطب قيمة تواصلية مهمة ، لا يضمِرُ المتكلِّم إلا بعد التأكد من كون المخاطب عارفًا لما أضمَرت ، وإلا لم تتحقق الفائدة المرجوة من الكلام ، فالتعريف ((متعلِّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلِّم))^(٢) .

وقسمَ النحاة الضمائر على قسمين^(٣) :

أولاً : ضمائر للحضور : وتشمل ضمائر التكلُّم : أنا ، نحن ، وضمائر المخاطب : أنت ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتنَّ .

ثانيًا : ضمائر الغياب : هو ، هي ، هما ، هم ، هنَّ .

وتنقسمُ هذه الضمائر إلى ضمائر متَّصلة ومنفصلة وظاهرة ومستترة ، وأكد سيبويه على أهميَّة التثبِت من الضمير وعدم جواز استعمال ضمير محلِّ ضميرٍ آخر ، قال : ((و اعلم أنَّ المضمَر المرفوع ، إذا حدَّثَ عن نفسه فإنَّ علامته أنا ، وإن حدَّثَ عن نفسه وعن آخر قال نحن . ولا يقعُ أنا في موقع التاء التي في فعلتُ ... وأمَّا المضمَر المخاطب فعلامته إن كان واحدًا : أنتَ ... و اعلم أنَّه لا يقعُ أنتَ في موضع التاء في فعلتُ ... وأمَّا المضمَر المحدَّث عنه فعلامته : هو ... ولا يقع هو في موضع المضمَر الذي في فعل ، لو قلتَ فعل هو لم يجز إلَّا أن يكون صفة))^(٤) .

كما ذكرنا آنفاً تؤدّي الضمائر وظائف تواصلية مختلفة في عملية التخاطب ولعل أهمها هو تحقيق التواصل بين أفراد اللغة الواحدة ، لما تتمتع به هذه الضمائر من حمولات إشارية ، تنتظم في النص وفق ما يناسب المشار إليه من حيث الأفراد والتنشئة والتذكير والتأنيث ، والحضور والغياب ^(٥) ، وهذا ما بدا واضحاً في نصّ سيبويه وقد حذا النحاة حذوه من بعده من أمثال المبرّد ^(٦) ، وابن السراج ^(٧) ، وأبي علي الفارسي ^(٨) ، والرضي الاسترأبادي ^(٩) ، وابن يعيش ^(١٠) .

ويستنتج من هذا أنّ هذا التصنيف للضمائر ومنع استبدال ضمير محل ضمير آخر أراد منه النحاة أمرين ، الأول : أنّ للضمائر إشارة مرجعية تقع خارج النص اللغوي منتمية إلى سياق الموقف ، والإبدال فيما بينها يؤدّي إلى خلط في دلالتها ، والآخر : بيان أنّ الأطراف الأساسية للتواصل هم الأشخاص : الأنا (منتج الخطاب) ، و المُخاطَب (المستمع) ، والمتحدّث عنه (الرسالة) ^(١١) .

وذكر السيرافي أنّ الضمير يؤتى في الكلام خوفاً من اللبس ، واحتراساً منه ، قال : ((يؤتى بالضمير في الكلام خوفاً من اللبس واحتراساً منه ، ومن النحويين من يسمّيه المكني ؛ وذلك أنّ الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والالتباس)) ^(١٢) فإذا قلت : ((زيدٌ فعل زيد جاز أن يُتوهم في زيد الثاني أنّه غير الأوّل)) ^(١٣) .

فلا فائدة من كلامٍ ملبس لا يحقق فائدة للسامع ، ولتحقيق هذا التماسك بين المتخاطبين احتاجت اللغة إلى عناصر تحقّق لها هذا التواصل فكانت الضمائر واحدة من هذه العناصر ، فهي تحملُ عبأ الربط والإحالة إلى مرجعية ثابتة ومحدّدة في سياق الكلام ، فعناية السيرافي بالمخاطب ، والتأكيد على إفادته ما يجهله ، يؤكد على أنّ النحاة لا ينظرون للغة بمعزل عن سياق التكلّم وشخص الخطاب والعناية بكل ما يحيط بالعملية التواصلية للوصول إلى المعنى و إبراز مقاصد المتكلّم .

واختلف النحاة من بعد سيبويه في عدّ الضمائر من المبهمات بين مؤيد ومخالف ، وذلك لأنّ سيبويه عدّ ضمائر الغياب من المبهمات لقوله أنّ الأسماء المبهمة : (هذا وهذان ، وهذه ، وهاتان ، وهؤلاء ، و ذلك ... وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهنّ ، وما أشبه هذه الأسماء) .

أدخل سيبويه ضمائر الغياب دوناً عن الضمائر الأخرى مع الأسماء المبهمة ، وهذا أدّى إلى اختلاف النحاة من بعده ، فمنهم المبرّد الذي جعل جميع الضمائر من المبهمات ، معللاً ذلك بقدرة الضمائر على الإشارة لكلّ شيء من الموجودات^(١٤) ، أمّا ابن السراج فقصر الإبهام على أسماء الإشارة فقط^(١٥) .

أمّا السيرافيّ فمنع عدّ الضمائر من المبهمات ، قال : ((وترجم الباب بما ضمّته من الأسماء المبهمة وفصلّها ومثّلها ، ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرّة ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهنّ))^(١٦) .

يُظهرُ السيرافيّ موقفاً صريحاً في عدم عدّ الضمائر من المبهمات ، ويرى أنّ جمع ضمائر الغياب مع المبهمات لضعفِ حضور المُعَيّن في كليهما ، فضمائر الغياب يُشار إليها لكونها الحلقة الأضعف في دائرة المعارف ، قال : ((إنّما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما ، ولأنّه بنى عليها مسائل في هذا الباب))^(١٧) .

يبدو أن سبب الخلاف بين النحاة هو تباين الفهم لمصطلح الإبهام ، ويتضح ذلك من نص الرضيّ الذي يكشفُ فيه عن علّة بناء أسماء الإشارة ، وردّ اعتراض المعترض عليه ، قال : ((قيل : إنّما بُنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها ، وهي : إمّا الإشارة الحسيّة ، أو الوصفية ، نحو : هذا الرجل ، كاحتياج الحرف إلى غيره ؛ فإن قلتَ المضمرات ... داخلة في الحد ، لأنّ المضمر يُشار به إلى المعهود إليه ، ... فالجواب : إنّ المراد بقولنا : مشار إليه : ما أُشير إليه إشارة حسيّة أي بالجوارح والأعضاء ، لا عقليّة ، والأسماء المذكورة ليست كذلك فإنّها للمشار إليه إشارة عقليّة ذهنيّة))^(١٨) .

إن النظر في نصّ الرضيّ يكشف عن أمور هي :

أولاً : وجود نوعين من الإشارة ، هما :

أ- الإشارة الحسيّة ، وهي التي تدرك عن طريق الحواس .

ب- الإشارة الذهنيّة ، وهي التي تدرك بالذهن و العقل .

ثانياً : أنّ الإشارة الحسيّة لا تتحقّق إلّا مع أسماء الإشارة ، ((وإن أُشيرَ بها إلى محسوس غير مُشاهد ، نحو {تلك الجنّة}{^(١٩) ، فلتصويره كالمُشاهد ، وكذلك إن أُشيرَ بها إلى ما يستحيل احساسه ومشاهدته نحو : {ذلكم الله}{^(٢٠)))^(٢١) ، أمّا الضمائر فيتعذّرُ الإشارةُ بها إشارة حسيّة ، وإنّما ذهنيّة (عقليّة) .

ثالثاً : يقتصرُ الإبهام على الإشارة الحسيّة دون الذهنيّة ، لذا كانت الضمائر خارجة عن حدّ الإبهام عند الرّضيّ .

يدلُّنا النّص السابق على الخلاف الحاصل بين النحاة ، فالنحاة الذين ذهبوا إلى أمكانيّة ضم الضمائر للمبهمات ، انطلقوا من إمكانيّة الإشارة بالضمائر إشارة الحسيّة، والذين يرون أنّها لا تدخل في حد الإضمار ، رأوا أنّها لا تملك إلّا الإشارة الذهنيّة .

وقول السيرافيّ (إنّما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما ، ولأنّه بنى عليها مسائل في الباب) ، قد يكون هذا الشبه من جهة إمكانيّة الإشارة بضمائر الغياب إشارة حسيّة ، لقرب الشبه بينها وبين المبهمات ، ويؤول السيرافي بحسب تعبيره خلط سيبويه في الأمر أنّه خلط في نوع الإشارة بين ضمير الغياب وأسماء الإشارة .

إذن لا مانع عند السيرافيّ من ضمّ ضمائر الحضور كالتكلّم والمخاطب إلى المبهمات وذلك لأنهما يشار بهما إشارة حسيّة ، فيكون التكلّم أو المخاطب مُشاهدين في لحظة التكلّم على العكس ممن يُشار إليه بضمير الغياب ، فالسيرافي عالج موضوع الإشارة بالضمير معالجة وظيفيّة تواصلية ، فنظر إلى نوع الإشارة التي يؤدّيها الضمير ، ولذا جوّز دخول حرف التنبيه المختص باسم الإشارة على ضميري التكلّم والخطاب ، كما في قولك : (ها أنا ذا) ، و (ها أنت ذا) ، ((

لأنهما يشتركان في الإبهام ((^(٢٢) ، وإنما يقول المتكلم (((ها أنا ذا) أي الحاضر عندك أنا ، وإنما يقع جواباً ، ويقول القائل : (أين من يقوم بالأمر ؟) فيقول له الآخر : (ها أنا ذا) أو (ها أنت ذا) ، أي أنا في ذلك الموضع))^(٢٣) ، ودخول ها التنبيه التي بمعنى (انظر) ، على ضميري المتكلم والمخاطب تعني إمكانية الإشارة بهما إشارة حسيّة.

فلم تكن الضمائر مجرد وحدات لغويّة تسند إلى وحدات لغويّة أخرى بل لها دورٌ فعّال في خدمة العمليّة التواصلية وأساس لكلّ عمليّة تخاطبيّة ، وهذا ما قال به اللسانيّ أنريكي أندرسون : ((إنّ الضمائر تضع الأساس الصلب الذي تتم عليه قواعد الاتّصال اللغوي))^(٢٤) ، وإنّ اختيار ضمير بعينه دوناً عما سواه هو بحد ذاته توجيه وتنظيم للخطاب التواصلية الذي يوجّه الدلالة من العموم إلى الخصوص ، وقد يكون السيرافيّ لأجل هذه الوظائف قد ميز بين الضمائر من جهة قوّة تعريفها ، فأعرف الضمائر عنده هو : ((المتكلم ، ثمّ المخاطب ، ثمّ الغائب ، وإنما صار المتكلم أعرفهم لأنّه لا يوهمك فيه غيره))^(٢٥) .

أمّا السيرافيّ فقد فصلّ القول في الدلالات الإشاريّة للضمائر ، داخل العمليّة التخاطبيّة ، فضمير المتكلم ((له لفظٌ ينفرد به لا يُشاركه فيه غيره كما لا يُشاركه غيره في لفظه ، وعبارته عن نفسه و غيره ، إذ كان لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين ، ولفظ واحد من لافظين ، ومن أجل ذلك يستوي لفظ المتكلم المذكر والمؤنث ، لأنّ الفصل بين المؤنث والمذكر إنّما يُحتاج إليه لئلا يُتوهم غير المقصود في موضع المقصود))^(٢٦) .

يبين السيرافيّ ميزة ضمير المتكلم عن باقي الضمائر في كونه قيمة تمييزيّة في حد ذاتها ، ((وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم ؛ لأنّه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيّته لغيره))^(٢٧) ، لذا تساوى فيها لفظ المذكر و المؤنث لأنّ جنس المتكلم معروف كون المتكلم لا يكون إلّا حاضراً مُشاهداً ، فلا يمكن أن يكون لمكلمين نفس الأداء في الخطاب الكلاميّ الواحد لذا سيتمييز جنس المتكلم من سياق الخطاب .

أمّا ضمير المخاطب ((فإنه يفصلُ بين لفظ مذكّره ولفظ مؤنّثه ، ويثنّى ويجمع ... وفصل بين المذكر والمؤنث في الخطاب لأنّه قد يكون بحضرة المتكلّم اثنان من المؤنث والمذكر وهو مُقبل عليهما ، فيخاطب أحدهما فلا يُعرَف حتّى ينبّهه بعلامته ، وثنّى المخاطب وجمّع لما ذكرناه من انصراف الخطاب إلى بعض الحاضرين دون بعض فعلمَ بالثنائية والجمع المقصود منهم بالخطاب ((^(٢٨) .

بيّنُ السيرافي في النصّ السابق أنّ ضمائر الخطاب قد وُضِعَ لها علامات فارقة للتمييز ما بين المذكر والمؤنث وذلك لأنّ المخاطب ((يتلو المتكلّم بالحضور والمشاهدة))^(٢٩)، فوُضِعَ للمثنى ضميرًا يميّزه عن المجموع لأنّ استعمال الضمائر قد يكون في حضرة مخاطبين متعدّدين حضورًا عينيًّا ، فلئلاّ يحدث توهم في المقصود من المخاطب ؛ وجب وجود قيم تمييزيّة تبين المقصود من الخطاب دون غيره.

يظهر ممّا تقدّم أنّ السيرافي قد عالج مسألة تنوع الضمائر معالجة وظيفيّة تواصلية حيث كان يعلل أسباب ثبوت الضمير مع المتكلّم على اختلاف جنسه لأنّ ملاحظ عينيًّا لحظة التلفظ بالقول ، وتنوع الأمر مع المخاطب كذلك حاجة تواصلية هي تمكين المخاطبين من معرفة المقصود على وجه الدقّة فتحقق الوظيفة التواصلية للغة غايتها عن طريق إيصال الرسالة إلى متلقّيها على وجه الدقّة بعيدًا عن اللبس .

إنّ عمليّة التواصل اللساني تقتضي تبادل الحوار بين الشخصيّات المتخاطبة داخل الدائرة اللغويّة ، وهذا التبادل يؤدّي إلى جعل المتكلّم مخاطبًا والمخاطب متكلّمًا ، وهذا التبادل قد يؤدّي إلى اللبس في الكلام عند السامع لذا جيء بهذا التقسيم للضمائر لكي يكون كل صنفٍ منها مختصًّا بجانب واحد من جوانب الكلام فتفيد المتحاورون التنبُّت من المعلومة وعدم الخلط بين الشخوص^(٣٠) ، قال ابن يعيش : ((جعلوا تغيّر صيغها عوضًا من الإعراب إذ كانت مبنية))^(٣١).

أمّا السيرافي فقد فصلّ القول في الدلالات الإشاريّة للضمائر ، داخل العمليّة التخاطبيّة، فضمير المتكلّم ((له لفظٌ ينفردُ به لا يُشاركه فيه غيره كما لا يُشاركه غيره في لفظه ، وعبارته

عن نفسه و غيره ، إذ كان لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين ، ولفظ واحد من لافظين ، ومن أجل ذلك يستوي لفظ المتكلم المذكر والمؤنث ، لأنَّ الفصل بين المؤنث والمذكر إنما يُحتاج إليه لئلا يُتوهم غير المقصود في موضع المقصود ((^(٣٢)).

يبينُ السيرافيُّ ميزة ضمير المتكلم عن باقي الضمائر في كونه قيمة تمييزية في حد ذاتها ، ((وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم ؛ لأنه يدلُّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره))^(٣٣) ، لذا تساوى فيها لفظ المذكر و المؤنث لأنَّ جنس المتكلم معروف كون المتكلم لا يكون إلَّا حاضرًا مُشاهدًا ، فلا يمكن أن يكون لمتكلمين نفسُ الأداء في الخطاب الكلامي الواحد لذا سيمتيز جنس المتكلم من سياق الخطاب .

أمَّا ضمير المخاطب ((فإنه يفصلُ بين لفظ مذكره ولفظ مؤنثه ، ويثني ويجمع ... وفصل بين المذكر والمؤنث في الخطاب لأنه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان من المؤنث والمذكر وهو مُقبل عليهما ، فيخاطب أحدهما فلا يُعرف حتَّى ينبَّه بعلامته ، وثني المخاطب وجمع لما ذكرناه من انصراف الخطاب إلى بعض الحاضرين دون بعض فعلم بالثنائية والجمع المقصود منهم بالخطاب))^(٣٤).

يبينُ السيرافي في النص السابق أنَّ ضمائر الخطاب قد وُضع لها علامات فارقة للتمييز ما بين المذكر والمؤنث وذلك لأنَّ المخاطب ((يتلو المتكلم بالحضور والمشاهدة))^(٣٥)، فوُضع للمثنى ضميرًا يميّزه عن المجموع لأنَّ استعمال الضمائر قد يكون في حضرة مخاطبين متعددين حضورًا عينيًّا ، فلئلا يحدث توهم في المقصود من المخاطب ؛ وجب وجود قيم تمييزية تبين المقصود من الخطاب دون غيره.

يظهر ممَّا تقدَّم أنَّ السيرافي قد عالج مسألة تنوع الضمائر معالجة وظيفية تواصلية حيث كان يعلل أسباب ثبوت الضمير مع المتكلم على اختلاف جنسه لأنَّ ملاحظ عينيًّا لحظة التلفظ بالقول ، وتنوع الأمر مع المخاطب كذلك حاجة تواصلية هي تمكين المخاطبين من معرفة المقصود على

وجه الدقة فتتحقق الوظيفة التواصلية للغة غايتها عن طريق إيصال الرسالة إلى متلقيها على وجه الدقة بعيداً عن اللبس .

إنَّ عملية التواصل اللساني تقتضي تبادل الحوار بين الشخصيات المتخاطبة داخل الدائرة اللغوية ، وهذا التبادل يؤدي إلى جعل المتكلم مخاطباً والمخاطب متكلماً ، وهذا التبادل قد يؤدي إلى اللبس في الكلام عند السامع لذا جيء بهذا التقسيم للضمائر لكي يكون كل صنفٍ منها مختصٌ بجانب واحد من جوانب الكلام فتقيد المتحاورون التثبت من المعلومة وعدم الخلط بين الشخص^(٣٦) ، قال ابن يعيش : ((جعلوا تغيّر صيغها عوضاً من الإعراب إذ كانت مبنية))^(٣٧).

وانعدام الوهم مع ضمير المتكلم لجهة أنَّ ((المتكلم قد عُرِفَ حسّاً ، وإن جهلَ نسبه ؛ لأنَّ الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب فهو يعاينه ، وإن كان بينهما حجاب فقد أحسَّ كلامه بسمعه إيّاه))^(٣٨) .

إن ضمير المتكلم يحمل إشارة حسية وهي المعاينة بالنظر والسمع ، فإن سأل سائل ، من المتكلم فلا يكون جهلاً بملقي الرسالة وإنما قد يكون جهلاً بنسبه ، لأنَّه حاضر مُعَاين في لحظة التلُفُظ فيكون معروفاً بالنظر والسمع ، وإن كان بين المتكلم والمخاطب حجاب فهو أيضاً معلوماً عند المخاطب بحاسة السمع ، فيعتمدُ السيرافي على قرينة السمع في حال غياب قرينة النظر ، وتكون حجة كافية لدفع الوهم عن السامع .

وكذلك يراعي السيرافي الجانب الإدراكي بالسماع لضمير المتكلم ، بقوله : ((أن رجلاً محجوباً لو أحسَّ بجماعة بقربه فسمع واحداً منهم يقول : أنا قتلتُ فلاناً ، ... عِلِمَ أنَّ القاتل هو المتكلم ، لا يذهب وهمه إلى غيره))^(٣٩) ، فحاسة السمع عند المخاطب أو السامع هي ما دلّته على شخص القاتل وإن كان محجوباً عن النظر ، وهو مما يقوِّي الإشارة التي يحملها ضمير التكلم ، ولم يكن هذا الوصف مقتصرًا على القدماء في مُعالجتهم لضمير التكلم (الأنا) ، فلأمر مُقارب لما صنّفه اللسانيون التواصليون من أمثال بوهر وتبعه في ذلك جاكبسون ، الذي صنّف الوظائف اللغوية على أسس ثلاثة هي المتكلم ، والمخاطب، والمرجع وأضاف جاكبسون وظائف

أخرى تضمّنت الرسالة والسنن والوظيفة الشعرية ، لكنّه لم يستغن عن تصنيف بوهلر الذي اعتمد أولى الوظائف وهي الوظيفة التعبيرية (الانفعالية) القائمة على التعبير عن عواطف المتكلّم وما يشعر به من انفعالات وجدانيّة ، والوظيفة الثانية : وهي الوظيفة الإفهاميّة ، التي تقوم بدورها حول فهم المخاطب للرسالة وما يترتب على فهم من ردود أفعال ، والوظيفة الثالثة ، وهي الوظيفة المرجعيّة التي تقوم على النظر للسياق اللغوي والخارج لغويّ أو الموضوع المتحدّث عنه في العمليّة التخاطبيّة (٤٠) .

ويأتي ضمير المخاطب أقلّ قوّة من بعد المتكلّم ، ويكون ضمير الغائب أضعف الضمائر في حلقة المعارف بحسب تعبير السيرافيّ ، حيث قال : ((وأضعفها تعريفاً (كناية الغائب) ؛ لأنها تكون كناية عن معرفة ونكرة ، حتّى قال بعض النحويّين : (كناية النكرة بمنزلة النكرة))) (٤١) .

إنّ أساس ترتيب المعارف بحسب قوّة التعريف عائذ إلى وجود القرينة وعدمها في تحديد العائد عليه ، وعلى هذا كان ضمير الغياب الأقلّ تعريفاً من بين أقرانه ، فضمائر التكلّم والخطاب لا تحتاج إلى قرينة دالة عليها وذلك لأنها مشاهدة بالحس ، أمّا ضمائر الغياب فهي لا تقوم بنفسها ، لاختلاف نوع الإشارة التي تحملها ، فالوظيفة الإشاريّة لضمير الغائب هي وظيفة ذهنيّة ، ليس فيها حضور حسّي للمشار إليه ، إنّ الكناية في عرف النحاة والبلاغيّين هي : (كل ما يتكلّم به الإنسان ويريد به غيره ، فهي لفظٌ أريد به غير معناه الذي وُضِعَ له ، أو هي التعويض عن الاسم الصريح بعلامةٍ أخرى معوّضة) (٤٢) ، (والضمير مصطلحٌ بصريّ ، أمّا الكوفيّون فيسمّنه الكناية) (٤٣) ، فالكناية تحتاج إلى أمرين : الأوّل : مغيبٌ مستور ، وهو هنا الاسم العلم ، والآخر : مذكور ، وهو علامة الإضمار (٤٤) .

لذا كان لأبْد من مرجع يعود عليه ، وإذا كان هذا المرجع نكرةً أيضاً لم يستفد المخاطب سوى التخصيص ، قال السيرافيّ : ((وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة ، ألا ترى أنّ قائلاً لو قال : (مررتُ برجلٍ وكلمته) ، ولم تكن الهاء عائدة على رجل بعينه من بين

الرجال ، وإن كانت لهاء معرفة من حيث علم المخاطب أنها تعود إلى ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون تمييز له من بين الرجال))^(٤٥) .

يبين هذا النص سبب ذكر السيرافي لمصطلح كناية النكرة وكناية المعرفة ، وذلك لأن ضمير الغياب سواء أكان كناية عن المعرفة أو عن النكرة ، لا يزيد تخصيص الإشارة إلى الاسم المكنى عنه لأنه وإن كان معرفة إلا أنه بمنزلة النكرة ، إذا كُنِيَ به عن النكرة ، فوظيفة ضمير الغائب هي إحضار المشار إليه ذهنياً ليكون ((بمنزلة المشاهد في الحكم))^(٤٦) .

ثانياً : أسماء الإشارة :

أُطلقَ على أسماء الإشارة هي الأخرى تسمية المبهمات ، وذلك لما ذكره سيبويه حيثُ جمع تحت طائفة هذا البند أسماء الإشارة وضمير الغيبة من بين الضمائر^(٤٧) ، ومن تبعه من النحاة كالمبرد^(٤٨) وغيره .

لكن التسمية الأشهر هي أسماء الإشارة ، وذلك للتمييز بينها وبين باقي العناصر التي تقع تحت طائفة المبهمات ، وانتقل النحاة إلى هذه التسمية لأنهم أرادوا العدول عن تسمية النحاة ، لإخراجها من صنف الضمائر^(٤٩) ، وسميت الإشارة بهذا الاسم ؛ لأننا نشير إلى ما نريد تعيينه بين أفراد جنسه ، قال المبرد : ((وإذا قلت جاءني هذا فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك وبحضرتك أشياء كثيرة ، فإنما ينبغي أن تبين له عن الجنس الذي أومأت إليه ليفصل ذلك من جميع ما بحضرتك مما يراه))^(٥٠) .

وذكر ابن يعيش أن هذه التسمية للشيء بمعناه ؛ لأن معنى الإشارة هو الإيماء يقول : ((ذا إشارة على القريب بتجردها من قرينة تدل على البعيد فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى الحاضر))^(٥١) ويشترك اسم الإشارة والمضمر في المدلول فكلها يدل على كون مطلق أو كلي هو الحضور أو الغيبة .

وذكر الدكتور تمام حسّان أنّ : ((الحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن ، وقد يكون حضور إشارة كهذا وفروعها))^(٥٢) ، وتعد أسماء الإشارة من المعارف ، وعلل سيبويه ذلك بقوله : ((إنّما صارت معرفة لأنّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته))^(٥٣).

ولمّا كانت أسماء الإشارة من المبهّمات إذن فهي بحاجة إلى ما يقوم بتخصيصها فاجترح أن يكون لها موصوف يصفها ، ومنع النحاة أن توصف بالألف واللام ، وذلك لكونها أخص تعريفاً منه ، لأنّ أسماء الإشارة متضمنة المعرفة الحسيّة والقلبيّة ، في حين أنّ المعرّف بـ(أل) ، يعرف بالمعرفة القلبية على الأغلب قال سيبويه : ((وإنّما مُنِعَ هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أنّ المخبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك ، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ، ولا ينعت الطويل بهذا))^(٥٤) ، قال أبو سعيد : ((مذهب سيبويه أنّ نعت المعرفة إذا كان أخص من المنعوت لم يجز ، وإنّ حقّ الكلام أن يجعل الأخص هو الذي يبدأ به ، فإن اكتفى به المخاطب لم يحتج إلى أن يأتي بنعت وإلا زدت من المعرفة ما يزداد به المخاطب معرفة ... ولم يجز سيبويه نعت بما فيه الألف واللام ، لأنّه يراه أخص منه ... وقد بيّن سيبويه أنّ المبهّم أخصّ بمعرفة العين ، يعني : المشاهدة ومعرفة القلب له ، وما اجتمع له))^(٥٥) .

يتضح من النصّ السابق تأكيد سيبويه ومن بعده السيرافي أنّ علّة منع وصف أسماء الإشارة بالمعرف (بالـ) لأنّ أسماء الإشارة تحقق قدرًا من المعرفة أكبر ممّا يحقّقه الاسم المعرفة ، فإذا سأل سائل كيف لاسم مبهّم أن يكون أكثر قدرة على تحقيق التواصل من الاسم المعرفة في الأصل ، فيرد سيبويه بأنّ الأسماء المبهمة على السواء تقتضي مشارًا إليه محسوس بمعرفة العين والقلب وما تحقّقه هذا النوع من المعرفة أكثر فائدة في تحقيق التواصل البصري والحسي للمشار إليه ، كما وبيّن الدكتور أحمد مختار عمر أنّ الإشارة من لغات الجسد وهي (التلويح أو الإيماء)^(٥٦) فتكون الإشارة مشاهدة ، و يكون العامل عند السيرافي في نصب (منطلقاً) على الحال في قولنا : هذا عبدُ الله منطلقاً إمّا التنبيه وإمّا الإشارة ، يقول : ((فأما التنبيه فهو بـ(هاء) وأما الإشارة فهي بـ(ذا) ، فإذا أعملت التنبيه فالتقدير : انظر إليه منطلقاً ، وإذا أعملت الإشارة

فالتقدير : أُشير إليه منطلقاً ، والمقصد أنك أردت أن تنبّه المخاطب لـ(عبد الله) في حال انطلاقه((^(٥٧) .

يركز النّحاة على مسألة الإشارة الحسيّة مع أسماء الإشارة التي لاشكّ أنّها ستتحوّل إلى إشارة قلبيّة ، فالمعرفة هي ما تحقّق أقصى استفادة من المتكلّم للمخاطب ، وهذا كان دأب النّحاة الدائم في تمييز مسألة الوصف والموصوف ، فكان (هذا الطويل) أخصّ وأعرف من (الطويل هذا) ، وهذا ممّا قال به عدد من النّحاة عند حديثهم عن أسماء الإشارة فعندهم ((قسم من المعرفة ، وهو ما وُضع لمُشار إليه أي لمعنى يُشارُ إليه إشارة حسيّة بالجوارح والأعضاء ، لأنّ الإشارة حقيقيّة في الإشارة الحسيّة))^(٥٨) ، إذن يوجد هناك فرقاً واسعاً بين ما يُشار إليه إشارة حسيّة و ما يُشارُ إليه إشارة ذهنيّة قلبيّة ، فالأوّل له ميزة عن الآخر وقد يوهّم هذا الحديث بأنّ الأمر متعلّق بالمتكلّم لا بالمخاطب ، وحقيقة الأمر أنّه متعلّق بكلا الطرفين ، فالغاية من منع وصف اسم الإشارة بالألف واللام أنها تكون معرفة أكثر منه، وبالتالي فإنّ المشاهدة الحسيّة أي بواسطة النظر تحقّق أكبر قدرًا من التّواصل بين أطراف العمليّة الكلاميّة ، وذلك ((لأنّ التنبيه في معنى انظر))^(٥٩) .

ثمّ أوردَ السيرافيّ اعتراض المعترض على ما قاله سيبويه ، قال : ((فإن قال قائل : فقد جعل سيبويه المبهّم نعتاً للعلم والمضاف ، كقولك مررت بزيد هذا ، ويعمرو ذاك ، ومررتُ بصاحبك هذا ، وقد اجتمعت فيه معرفة العين ومعرفة القلب . ولم تجتمع هاتان المعرفتان في : زيد وصاحبك))^(٦٠) أي لمّا كان المعرّف بالألف واللام لا يكون وصفاً لاسم الإشارة لاقتصاره على المعرفة القلبيّة دون الحسيّة فكيف يجوز أن يكون وصفاً لاسم العلم وهو الآخر مقتصرٌ على المعرفة القلبيّة ؟

فيجيب السيرافيّ أيضاً بما نقله عن سيبويه : ((الجواب إنّ ذكر هذا وذلك بعد زيد وبعد صاحبك ، يذهب به مذهب الحاضر أو المشاهد أو القريب ، وبذلك مذهب البعيد أو المنتحي))^(٦١) ، فاعتمد السيرافيّ هاهنا على التقدير المكاني للمشار إليه من حيث القرب والبعد فأصبح بالإمكان

مشاهدته ، وتحقق المعرفتين ، هذا من وجه ((و وجه آخر في نعت زيد والاسم العلم بهذا على ترتيب سيبويه . أنا نقول : إنَّ وضع الاسم العلم في أحواله لشيء بُيِّن به من سائر الأشخاص كوضع هذا في الإشارة لشيء بعينه ، فاجتمعا في معنى ما وصفنا والمعرفة في أوَّل أحوالها ، وصار كالمشار إليه في وضع الاسم عليه وحده كوضع الإشارة على المشار إليه))^(٦٢) .

إذن هناك قاسم مشترك بين اسم العلم واسم الإشارة ، وهو أمكانية الإشارة إلى مشار إليه مدرك حسياً بالمشاهدة ، كما أنَّ الوصف باسم الإشارة للعلم وللمضاف لا يغيرهما عن تعريفهما ، قال السيرافي : ((فإن قيل مررت بزيد هذا ، وبصاحبك هذا . فكأنَّه قال : مررتُ بزيد الحاضر . ولم يغيِّر هذا تعريف زيد ولا تعريف صاحبك باقترانه معهما))^(٦٣) .

إنَّ المعرف بالآلف واللام اكتسب التعريف من كونه متعرف عليه مسبق من قبل المتحاورين ، ولا يلزم معرفته أن يكون حاضراً مشاهداً أثناء العملية التخاطبية ، وبذا لا يمكن أن يُشار إليه إشارة مكانية لتعرِّف به يؤكِّد ذلك قول السيرافي : ((ويجوز أن يُنعت بالصفة التي فيها الآلف واللام من حيث جاز أن تُنقل الصفة التي فيها الآلف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الحضرة والإشارة ، وذلك أنَّك تقول : مررتُ بالظريف ، فتكون الآلف واللام فتكون الآلف واللام في الظريف للعهد . تقول : مررت بهذا الظريف ، فيصير للإشارة))^(٦٤) .

فتكون الوظيفة الإشارية للآلف واللام هي الإشارة إلى شيء متعاهد عليه بين المتكلِّم والمخاطب ، والمشار إليه غير حاضر في العملية التخاطبية ، فإذا لم يكن هذا العهد موجوداً استعان المتكلِّم باسم الإشارة لإيصال المعنى للمخاطب ، قال السيرافي : ((وقد يكون الشيء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد ، فيريد أحدهما الإخبار عنه معروفاً له ، فلا يمكنه الإخبار عنه لعدم العهد بينه وبين مخاطبه فيه ، فيأتي بأسماء الإشارة فيتوصَّل بها وينتقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة))^(٦٥) ، إذن إمكانية إدراك (المعرِّف بآل) إدراكاً حسياً غير متوفرة معه ، إلا إذا دُعِم استعماله باسم الإشارة ، بخلاف المعرِّف بالعلمية والإضافة لذا كان استعمالهما

وصفياً لاسم الإشارة لبيان القرب والبعد ممكنة بخلاف (المعرّف بآل) ، لعدم توفره للمشاهدة الحسيّة ، فلا يمكن أن يشار إليه مكانياً قريباً أو بعداً .

يتّضح ممّا سبق التقارب الواضح بين ما قال به السيرافيّ وكيف تعامل مع نصوص سيبويه حول أسماء الإشارة وما جاء به اللسانيّون ، وذلك لأنّ اسم الإشارة وما يليه كان موظّفاً لخدمة التواصل اللغويّ عن طريق تعزيزه بالأدلة الحسيّة كالسمع والنظر لوصف هذا المشار إليه بأوضح صورة فيكون اسم الإشارة وسيلة لتعزيز التواصل بين المتكلّم والمخاطب ، وذلك لأنّ السيرافي ركّز في حديثه عن المشار إليه ونوعه إن كان علماً أو محليّ بآل حول إمكانيّة إدراكه حسياً أو لا ، فالمدرّك بالعين هو أقوى أنواع المعرفة وكلما زادت قيمة المعرفة ارتفعت القدرة التواصلية للمخاطبين ، فكان أصل استعمال الإشارة في المشاهد المحسوس ، وحين استعمل في غير المحسوس كان الغرض منه إنزاله منزلة المشاهد ، قال تعالى : { هذه جهنّم التي يكذبُ بها المجرمون }^(٦٦) فيروم اسم الإشارة إلى تمييز الشيء المقصود أكمل تمييز ، وهو مما يعزز سبل التواصل بين المتحاورين^(٦٧) .

ثالثاً : الإخبار بظرف الزمان :

ممّا يلاحظ عند النّحاة أنّهم لم يفصلوا بين التوجيه النّحوي والدلالة المعجميّة في الظروف ، فالدلالة واضحة مع أي قاعدة يضعونها فالعلاقة بين اللفظ والمعنى تكاد تكون مُشاهدة لمن يتأمّلها إذ يتبيّن أنّ عناصر المعنى كانت من جملة الأمور التي أخذت بالحسبان عند بدأ النظر النحوي^(٦٨) فالظرف في اللغة هو الوعاء^(٦٩) ، فألصقوا بالظروف فكرة الوعائيّة بنوعها الزماني والمكاني ، قال ابن يعيش : ((اعلم أنّ الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمّى الأواني ظروفًا لأنّها أوعية لما يُجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها))^(٧٠) .

فظرف الزمان اسم منصوب يدلّ على زمنٍ معيّن وقع فيه ذلك الحدث قال السيرافيّ : ((الظروف على ضربين أحدهما : أسماء الزمان ، والآخر أسماء المكان ، فأما أسماء الزمان فإنّها تكون ظروفًا للمصادر وأخبارًا لها كقولنا القتال يوم الجمعة ، ورحلنا يوم الخميس))^(٧١) ، وقد

راعى النُّحاة عند الإخبار بظرف الزَّمان مكوّنات المعنى وعلاقتها بعضها ببعض ، قال ابن السَّراج : ((وأما الظرفُ من الزَّمان ، فنحو قولك القتال يوم الجمعة ، والشخص يوم الخميس ، كأنَّك قلتَ : القتال مستقر يوم الجمعة أو وقعَ في يوم الجمعة والشخص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف))^(٧٢) ، ويؤكد ذلك نصُّ السيرافي بقوله : ((سائرُ ما يجعل الظرفَ خبراً له أنَّه منصوب بتقدير فعل هو استقرَّ أو وقعَ أو حدثَ أو كان أو نحو ذلك))^(٧٣) ، تعقيباً على نصِّ سيبويه في باب ما ينتصبُ من الأماكن والوقت ((وذلك لأنَّها ظروفٌ توقَّعُ فيها الأشياء وتكون فيها فانتصبت لأنَّه موقوعٌ فيها ، ويكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها))^(٧٤) .

يعلل النُّحاة نصبَ ظرف الزمان بأنَّه نُصِبَ بفعلٍ متروك إظهاره تقديره استقرَّ أو حدثَ أو وقعَ أو كان أو نحو ذلك ، فهي أسماء تدلُّ على وقوع الشيء فيها وهو المعنى المتحصِّل من الإخبار بظرف الزمان ، وبذلك تكون الفائدة المتحصِّلة من الإخبار بظرف الزمان هو تحقق هذا المعنى عند المخاطب ، وهو مما تعنى به وظائف اللغة التواصلية القائمة على مبدأ الفائدة المتحصِّلة من اللغة ، والذي يسنده في هذا السياق العام للكلام ، إضافة إلى دور المُخاطب في تكوين المعنى التواصلية المتحصِّل من ظرف الزمان .

ولذا فقد منع النُّحاة الإخبار عن الجثث^(٧٥) بظروف الزمان في حين أجازوا له الإخبار عن المصدر ، قال سيبويه : ((وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للجثث))^(٧٦) ، وذكر المبرِّد : ((فأما الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمَّن الجثث))^(٧٧) وكانت العلة وراء ذلك عدم الاستقرار في هذه الظروف ، قال : ((إذا قلتَ : (زيدٌ يوم الجمعة) فلا معنى لهذا ، لأنَّ يوم الجمعة لا يخلو من زيد ولا غيره منه ، ولا حي ولا ميّت فلمَّا لم تكن فيه فائدة قال النحويون : لا تكون ظروف الزمان للجثث))^(٧٨) .

وهذا بخلاف الأمر مع المصادر فيمكن الإخبار عن المصدر بظرف الزمان ، نحو قولك : (لقاؤنا يوم الجمعة) ؛ ((لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع ، فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت))^(٧٩) .

وقد علَّلَ السيرافي ما ذكرَ آنفاً بقوله : إنَّ ((ظروف الزمان إنما هي أشياء تحدث وتتقضي ، ولا يثبت شيء منها ، وما وُجدَ من الزمان مشتمل على كل موجود ، والجثث كلها موجودة ، فإذا جعلنا ظرف الزمان ظرفاً لبعض الجثث ، وقد عُلِمَ أنه قد اشتمل على الجثث كلها ، فلا فائدة فيه ، لأننا إذا قلنا : زيد اليوم ، وقد عُلِمَ أنَّ اليوم قد اشتمل عليه وعلى غيره ، فلا فائدة فيه ، وأمّا المصادر فإنها غير موجودة ، وتحدث في أوقات ، فإذا جُعِلَ ظرفُ الزمان لشيء من المصادر ، فإنما تدلُّ على حدوث ذلك المصدر في ذلك الزمان ، وفيه فائدة يجوز أن لا يعلمها المخاطب))^(٨٠) .

فالمراد من كلام السيرافي أنَّ الإخبار بظرف الزمان لابد أن يكون فيه فائدة لا يعلمها المخاطب - خدمة للجانب التواصل للغة - وإلا انعدمت الفائدة من الإخبار ، فقولك (زيد يوم الجمعة) إخبارٌ للمخاطب أنَّ زيد موجودٌ يوم الجمعة وأنت تعلم أن يوم الجمعة لا يخلو من زيد وعمره ، ومن حيٍّ وميتٍ ، إذن لم تكن هناك فائدة تواصلية متحصلة من الإخبار بظرف الزمان ؛ وذلك لأنَّ ((زيذاً وعمرًا وغيرهما من الموجودات تتساوى في الوصف بالوجود في هذا اليوم))^(٨١) أمّا المصادر ((فهي أشياء حادثة معروفة بالأفعال في الماضي والاستقبال . فإذا قلنا : القتال يوم الجمعة ، وإنّا نريد الدلالة على حدوثه في هذا اليوم ، فكأنّا قلنا : القتال يحدث يوم الجمعة))^(٨٢) ، إذن تتحصّل الفائدة من الإخبار بظرف الزمان عن المصدر لأنَّ المتكلّم أفاد المخاطب زمنًا كان يجهله وهو زمن وقوع الحادثة ، كما في قولهم الليلة الهلال فهي على تقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف و أُقيم المضاف إليه مقامه^(٨٣) واعتمد السيرافي على علم المخاطب من خلال السياق العام للكلام في منع و جواز الإخبار عن الجثث بالظروف ، فالإخبار بظرف الزمان عند السيرافي في أصله ((فعلٌ وُجدَ فجعلَ وقتًا لفعل آخر في كونه معه ، أو كونه قبله أو بعده ، فإذا جعلت قيام زيد علامة لفعل يحدث بعده أو فعل يحدث

قبله ،أو فعل يحدث معه ، فقد صيّرته كالتأريخ لما قبله و بعده ؛ ألا ترى لو أن قائلًا قال لآخر ... خروجي يوم الجمعة عُلِمَ خروجه بوجود يوم الجمعة))^(٨٤) .

يظهرُ من نصِّ السيرافي أنَّ ظروف الزمان هي ملفوظات تدلُّ على زمان يحدده السياق العام للنص بالقياس إلى لحظة التلَفُظ ، فلحظة التَلَفُظ تمثل مركز الحديث عن الزمن في النصِّ التواصلِيِّ وكذلك تمثل مرجعيَّة القول بالنسبة للمخاطب ، فعند قولك منذ ساعة يتحدد الزمن على حسب لحظة التكلُّم به ، واصطلاح السيرافي على تسميتها بالعلامات فهي تدلُّ على فعل يحدثُ بعد التَلَفُظ أو قبله أو معه ، فعند قولك خرجت يوم الجمعة علمت بوقوع هذا الخروج نسبة إلى ظرف الزمان (يوم الجمعة) ، وفسرها البعض بأنَّها : ((المحددات الزمانيَّة التي تربط عناصر الخطاب (المتكلِّم والمخاطب) بزمن الحدث اللغويِّ ، أو هي الألفاظ الدالَّة على لحظة التلَفُظ ، أو هي التي تحيل على زمان ما في الخطاب ، فهي كلمات تدلُّ على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلُّم ، فزمان الكلام هو مركز الإشارة الزمانيَّة في الكلام))^(٨٥) .

إنَّ تعدُّ الإشارة الزمانيَّة علامة لغويَّة ، لا يتحدد مرجعها إلَّا في سياق الخطاب ، فالإشاريَّات تعمل على تفسير الملفوظات ، وتحديد مجالها التبليغيِّ التواصلِيِّ في الخطاب عن طريق عناصر إشاريَّة تحتويها تلك الملفوظات داخل سياقها الماديِّ الذي قيلت فيه ، ويظهر أنَّ السيرافيَّ عند معالجتها الظروف وغيرها ممَّا أصطلح عليه بالإشاريَّات عند المحدثين لم يغفل عن الجانب التواصلِيِّ للغة فكان يسنُّ القاعدة أو يمنعها على هذا الأساس فمنع الإخبار بظرف ازمان عن الجثث ، لأنَّ هذا النوع من الإخبار لا يقدِّم فائدة للمخاطب أو السامع ، وبالتالي لا يحقق التواصل المرجو من اللغة ، أمَّا على الجانب الآخر وهو الإخبار بالظرف عن المصدر فأجازوه لأنَّه يحققُ فائدة في الكلام ، فكلُّا من النحاة والمحدثين نظروا إلى مركز الإشارة الزمانيَّة داخل سياق التكلُّم ، في محاولة منهم لحل إشكاليَّة العلاقة الزمنيَّة والأحداث داخل الخطاب ، بما يوجب تمام الفائدة التواصلِيَّة بالنسبة للمخاطب في تعيين زمن حصول الحدث ^(٨٦) .

نتائج البحث :

- (١) تعد الإشاريات واحدة من المفاهيم التداولية ، وهي بحسب التصنيف الذي وضعه هانسون ، تمثل تداولية من الدرجة الأولى ؛ بسبب تعقيدها وغموضها واعتمادها على السياق بصورة كبيرة .
- (٢) إنّ الإشاريات مفهوماً سيميائياً أكثر من أي وحدة لسانية أخرى ، بسبب ارتباط كل الموجودات حولنا بالعلامات وجميع هذه العلامات مرتبطة بمرجع ، وذلك لأنّ مؤسس هذا المفهوم يعمل التحليل اللغوي عن طريق ربط العلامات بالواقع الخارجي .
- (٣) إنّ الإشاريات هي عبارة عن وحدات معجمية تُحيل على المقام من حيث دلالتها على المقام
- (٤) إنّ العناصر الإشارية الشخصية داخل الخطاب النحوي تكشف البعد التبليغي لهذا الخطاب عن طريق توظيف الضمائر للإحالة على السياق الكلامي الذي بدوره يحيل على أطراف الخطاب .
- (٥) إنّ الإشارات الزمانية داخل الخطاب النحوي مرتبطة بسياق التلّفُظ ومركزه الإشاري ، وبالتالي يساهم في تحديد قصد المتكلّم على وجه الدقّة .

الهوامش والمراجع :

- القرآن الكريم

-
- (١) كتاب سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تح : د. عبد السلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) : ٦/٢ .
- (٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) ، تح : أحمد حسن مهدي وعلي السيد علي ، ط ١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت_لبنان (١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م) : ٢ / ٣٣٨ .
- (٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تح : عبد الرحمن علي سليمان ، ط ١ ، دار الفكر العربي ، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م) : ٩٧/١ .
- (٤) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٥٠-٣٥١ .
- (٥) اجتهادات لغويّة ، تمام حسّان ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، (١٤٢هـ - ٢٠٠٧م) : ٢٢٥-٢٢٦ .
- (٦) المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت_لبنان : ١٢٦/١ وما بعدها .
- (٧) الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السريّ النحويّ المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح : عبد الحسن الفتليّ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت_ لبنان ، ط ٣ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م : ٢ / ١١٦-١١٧ .
- (٨) التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧١هـ) تح : الدكتور عوض بن حمد القوزي ، مكتبة الاسكندريّة ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م : ٢ / ٩٦ .
- (٩) شرح الرّضيّ على الكافية ، رضيّ الدين الاستراباديّ (ت ٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، (د.ط) ، منشورات جامعة قاريونس_بنغازي ، (١٣٩٨هـ / ١٩٨٧م) : ٢ / ٤٠٩-٤١٠ .
- (١٠) شرح المفصل ، موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، الموصليّ (ت ٦٤٣هـ) ، قدّم له : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت_لبنان ، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م) : ٣ / ١٢٦ .

-
- (١١) النَّصِّ والتَّوَاصل ، د. جبار سويس الذهبي : ٩٩ .
- (١٢) شرح السيرافيّ على كتاب سيبويه : ١٠٢ / ٣ .
- (١٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٨٤ / ٣ ، (ومن وظائف الضمير إضافة إلى رفع اللبس الاختصار في الكلام ويكون هذا مع الضمانر المتصلة) ، شرح الرضيّ على الكافية : ٤٠١/٢ .
- (١٤) المقتضب للمبرد : ٢٧٧/٤ .
- (١٥) ينظر الأصول في النحو ، ابن السراج : ١٤٩/١ .
- (١٦) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤٠٥/٢ .
- (١٧) نفسه : ٤٠٥/٢ .
- ١٨ شرح كافية ابن الحاجب ، الرضيّ الاسترأبادي : ٤٧٢/٢ .
- ١٩ مريم : ٦٣ .
- ٢٠ يونس : ٣ .
- ٢١ شرح الرضيّ على الكافية : ٤٧٢/٢ .
- (٢٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٠٩/٣ .
- (٢٣) نفسه : ٩٧/١ .
- (٢٤) القصة القصيرة النظرية والتطبيق ، انريكي اندرسون ، ترجمة : علي إبراهيم منوفي ، مراجعة : صلاح فضل ، المشروع القومي للترجمة ، (٢٠٠٠م) : ٤٦ .
- (٢٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٠٣/٣ .
- (٢٦) نفسه : ١٠٣/٣ .
- (٢٧) شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجبائيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيّد ، ط ١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت_لبنان ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .: ١٢٧/١ .
- (٢٨) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٠٤/٣ .
- (٢٩) نفسه : ١٠٣/٣ .
- (٣٠) آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر ، الأستاذ الدكتور محمود أحمد نحلة ، مكتبة الآداب القاهرة ، ط ١ ، (١٤٣٢هـ_٢٠١٤م) : ١٨-١٩ .
- (٣١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٩٧/٣ .

-
- (٣٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٠٣/٣ .
- (٣٣) شرح التسهيل ، ابن مالك : ١٢٧/١ .
- (٣٤) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٠٤/٣ .
- (٣٥) نفسه : ١٠٣/٣ .
- (٣٦) آفاق جديدة : ١٨-١٩ .
- (٣٧) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٩٧/٣ .
- (٣٨) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ١٠٣/٣ .
- (٣٩) شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ١٠٣/٣ .
- (٤٠) قضايا الشعرية ، رومان جاكسون ، ترجمة : محمد الولي ومبارك حنون ، دار توبقال للنشر ، (١٩٨٨م) : ٣٠-٣٣ .
- (٤١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ١٠٣/٣ .
- (٤٢) لسان العرب ، ابن منظور ، (٧١١هـ) ، تح : علي عبد الله الكبير و أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، ٣٩٢٤/٥ ، مادة (كنى)
- (٤٣) معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، (١٩٩٠م) : ٤٢/١
- (٤٤) دراسات لسانية صورية للوحدات اللسانية الدالة ، بابا أحمد رضا : ٣٩-٤٠ ، و مصطفى الغلاييني : ٢٠٠٦ .
- (٤٥) شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٣٠٦/١ .
- (٤٦) شرح كتاب سيبويه : ١٠٢/٣ .
- (٤٧) كتاب سيبويه : ٧٧-٧٨/٢ .
- (٤٨) المقتضب : ٢٧٧/٤ .
- (٤٩) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النص" ، محمد الشاوش ، جامعة منوبة كلية الآداب ، المؤسسة العربي للتوزيع ، تونس ، ط ١ ، (١٤٢هـ-٢٠٠١م) : ٢/١٠٦٠ - ١٠٦١ .
- (٥٠) المقتضب : ٢٢٠/٤ .
- (٥١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٥/٣ .

-
- (٥٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، أ.د. تَمّام حسان ، ط٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ،
(١٤١٨هـ/١٩٩٨م) : ١٠٨ .
- (٥٣) كتاب سيبويه : ٥/٢ ، و ينظر : المقتضب : ٤/٢٧٧ .
- (٥٤) كتاب سيبويه : ٧/٢ .
- (٥٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢/٣٤٠ - ٣٤١ .
- (٥٦) معجم اللغة العربيّة المعاصرة ، أحمد مختار عمر ، مادّة (ش.و.ر) ، ١٢٤٥ .
- (٥٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٢/٤٠٦ .
- (٥٨) الكشف للتهانوي : ١١/٧١٩ .
- (٥٩) شرح كتاب سيبويه السيرافي : ١/١٣ .
- (٦٠) شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٢/٣٤١ .
- (٦١) نفسه : ٢/٣٤١ .
- (٦٢) نفسه : ٢/٣٤٢ .
- (٦٣) نفسه .
- (٦٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢/٢٣٩ - ٢٤٠ .
- (٦٥) نفسه : ٢/٣٣٩ .
- (٦٦) الرحمن : ٤٣ .
- (٦٧) ينظر : معاني النّحو ، فاضل صالح السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، (١٩٩٠م) :
٨٨/١ .
- (٦٨) المعنى وبناء القاعدة النّحويّة ، د. محمد حسن جاسم ، مجلّة جامعة دمشق ، مج٢٥ ، ع١ ،
٢٠٠٩م : ٦٨ .
- (٦٩) لسان العرب : ٤/٢٧٤٨ .
- (٧٠) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٢/٤١ .
- (٧١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٢/٤٥٣ .
- (٧٢) الأصول في النّحو ، ابن السّراج : ١/٦٣ .
- (٧٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٢/٢٩٣ .
- (٧٤) كتاب سيبويه : ١/٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٧٥) قال ابن جنيّ : (اعلم أنّ الظرفَ قد يقع خبراً عن المبتدأ وهو على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتدأ على ضربين جثة وحدث فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو زيد وعمرو والحدث هو المصدر نحو القيام والقعود . فإذا كان المبتدأ جثة ووقع الظرف خبراً عنه لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان) ، اللّمع في العربيّة ، أبو الفتح عثمان ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) ، دار الكتب الثّقافيّة ، الكويت : ٢٨ .

(٧٦) المقتضب ، المبرّد : ٣٢٩/٤ .

(٧٧) نفسه .

(٧٨) نفسه : ١٧٢/٤ .

(٧٩) شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ١٣٣/٤ .

(٨٠) نفسه : ٤٥٣/٢ .

(٨١) نفسه : ٣٠٧/٢ .

(٨٢) نفسه .

(٨٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣٠٧/٢ ، و اللّمع في العربيّة : ٢٨ ، وشرح ألفيّة ابن مالك للعثيمين : ٥/١٧ .

(٨٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣٣٢/٣ .

(٨٥) آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر ، محمود أحمد نحلة : ٢٠ .

(٨٦) (الزمن في اللغة العربيّة بنياته التركيبيّة والدلاليّة ، امحمد الملاح ، ط ١ ، منشورات الاختلاف ، الجزائر العاصمة_الجزائر ، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م) : ٤٥٥ .